

مصر تعدل التعريف الجمركية بتخفيضات كبيرة لتحفيز الصناعة



«القاهرة:» الخليج

أكد الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أنه تم تعديل التعريف الجمركية لتحفيز الصناعة الوطنية، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات؛ حيث تم خفض فئة «ضريبة الوارد» على أكثر من 150 صنفاً من مستلزمات ومدخلات الإنتاج، بما يساعد في تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، والسلع الوسيطة والمواد الخام الأولية، التي تدخل جزئياً أو كلياً في إنتاجها.

حيث تم استحداث بنود فرعية محلية مخفضة من البنود الدولية، لحماية الصناعة المصرية في ظل الظروف الاقتصادية العالمية، مثل التي تم إفرادها لأجهزة المعامل التخصصية في مجال زراعة الأنسجة والأورام السرطانية وبحوث اللقاحات والأمصال وحفظ الدم؛ حيث كانت في بنود تصل ضريبة الوارد عليها إلى 60% وأصبحت 5% فقط وأوضح أنه تم إعفاء أجهزة ومستلزمات الغسيل الكلوي، وخفض ضريبة الوارد على «عصا المشي» الخاصة بالمكفوفين؛ حيث كانت في بنود تصل ضريبة الوارد عليها إلى 40% وأصبحت 10% فقط؛ وذلك في إطار حرص الدولة على توفير الرعاية الصحية، وتخفيض العبء عن المرضى.

وأشار الوزير، إلى أنه تم تخفيض ضريبة الوارد عن آلات ومعدات جني وحصاد المحاصيل الزراعية مكابس القش والعلف وآلات تصنيف وفرز البيض والفواكه من 5% إلى 2%، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن المزارعين. وأوضح الوزير، أن التعديلات الجديدة في بعض بنود التعريفة الجمركية، تعكس حرص الدولة على توطين صناعة السيارات الكهربائية في مصر؛ حيث تتضمن تحصيل ضريبة جمركية بواقع 2% فقط من القيمة أو ضريبة الوارد المقررة أيهما أقل على ما يستورد من معدات تجهيز محطات تموين المركبات بالكهرباء أو الغاز الطبيعي، ومكونات تحويل المركبات للعمل بالكهرباء فقط أو بالغاز الطبيعي، ومعدات الرصد البيئي وقطع الغيار الخاصة بها، ومعدات ومكونات الطاقة الجديدة والمتجددة، وتشمل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وقطع الغيار الخاصة بها. ويشمل التعديل ما تستورده المصانع المرخص لها بإنتاج الحافلات الكهربائية من بطاريات و«مواتير كهربائية»، ووحدات تحكم ووحدات الأنظمة المساعدة ووحدات التوجيه ووحدات تبريد البطاريات وأجهزة التكيف؛ حيث كانت في بنود تصل لأكثر من 30%.

كما تم تخفيض «ضريبة الوارد» بنسبة 35% على السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي، وكذلك خفض التعريفة الجمركية لغازات التبريد الصديقة للأوزون، في إطار مواكبة التوجه العالمي لمكافحة التغيرات المناخية، وإضافة كل التعديلات التي تضمنت 351 مجموعة سلعية منها 77 تعديلاً في القطاع الزراعي والغذائي، و58 تعديلاً في قطاع الكيماويات، و38 تعديلاً في قطاع الأخشاب، و21 تعديلاً في قطاع النسيج، و27 تعديلاً في قطاع المعادن العادية، و52 تعديلاً في قطاع الآلات والمعدات، و22 تعديلاً في مجال النقل والمواصلات، فضلاً على 65 تعديلاً بالقطاعات الأخرى. وفقاً لإحصاءات منظمة الجمارك العالمية.